المحور الخامس : العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة:

ملامح النظام الدولي الجديد:

طرحت فكرة النظام الدولي الجديد لأول مرة على لسان الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب خلال مؤتمري باريس في نوفمبر 1990م ومدريد في أكتوبر ونوفمبر 1991. وهو يعبر عن مجموعة القواعد والأسس التي يراد بها تسيير عالم ما بعد الحرب الباردة في جميع المجالات، والهادفة إلى إيجاد عالم مستقر خال من النزاعات، تسوده الديمقراطية والتعاون والإخاء بين الدول. وهو في ذات الوقت النظام الذي تريد الو.م.أ من خلاله فرض هيمنتها على العالم بعد انفرادها بالزعامة الدولية إثر تفكك الاتحاد السوفييتي.

و"النظام الدولى الجديد" مصطلح يستخدمُ للإشارة إلى محصلة التطورات التى حدثت فى بنية واهتمامات النظام الدولي بعد إنتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتى، ومن ثم التحول من نظام القطبية الثنائية إلى نظام جديد ما زال-حسب جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى الأسبق- "نظاماً يبحث عن هوية، حيث تتعدد الآراء في وصفه باعتباره نظام "القطب الواحد المهيمن" أو كنظام "تعدد القوى" أو التسليم بأنه "نظام ما زال فى طور التكوين ." وفى كل الأحوال، تظل أبرز سماته ممثلة بصعود الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة ومهيمنة فى -بنية نظام وعالم ما بعد الحرب الباردة .

الملامح والسمات المميزة للنظام الدولي الجديد:

-1تغير مفهوم القوة: يرى هانس مورجانثو (من أبرز المدافعين عن سياسة القوة) أن السياسة الدولية ما هي إلا صراع من أجل القوة بما تتضمنه من سيطرة على عقول وتصرفات الآخرين. أما عالم السياسة "روبرت دال" فهو يرى أن مفهوم القوة ينصرف إلى القدرة على جعل الآخرين يقومون بأشياء ما كانوا ليقوموا بها لولا تلك القدرة التي تتضمن عناصر كثيرة مثل (القدرة الاقتصادية، والعسكرية، والموارد الطبيعة...). وامتلاك هذه القوة السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية ليس هو المقياس الفعلي لنجاح سياسات التأثير في الآخرين، وإنما فن إدارة هذه القوة يمثل العنصر الرئيسي الثاني لنجاح أية سياسة فعلية تأثيرية .

في السابق كانت القوة العسكرية تتمتع بمزايا لا مثيل لها في تحقيق الفائدة السياسية والاقتصادية للدولة. لكن تحولات العصر وتطوراته جعلت الأداة الاقتصادية في سلم أدوات السياسة الخارجية. وقد ترتب إذاً على هذا الأمر ما يأتي:

أ. أصبحت هناك دول تمتلك قدرات عسكرية فائقة، ومع ذلك فإن أمنها مهدد مثل روسيا.

ب. وأصبحت هناك دول لا تمتلك قدرات عسكرية جبارة ومثالها اليابان، ومع ذلك فإن أمنها غير مهدد.

ج. تغيرت طبيعة التحالفات من تحالفات عسكرية إلى تحالفات ذات طبيعة اقتصادية ومثالها: النافتا، الاتحاد الأوروبي، آسيان، وابيك...الخ

وعلى هذا الأساس تعتبر الولايات المتحدة- وبصفتها كقطب أوحد- القوة الوحيدة القادرة على مواجهة وهزيمة أي تهديد محتمل .كما أنها لا تحتاج لأن تخشى أية قوة جديدة، خاصة وأنها تجتمع لديها، وبشكل منفرد لا يتوافر لدى غيرها من الدول، أبعاد أربعة للقوة تتضمن :

أ (قوة عسكرية قادرة على الوصول إلى أى مكان فى العالم؛ ب) تأثير اقتصادي عالمي، ج) جاذبية ثقافية وأيديولوجية؛ د) قوة سياسية عالمية كنتيجة لتضافر هذه العناصر مجتمعة.

-2الثورة الهائلة في وسائل الاتصال ونقل المعلومات وسرعة تداولها عبر الدول: والتي انعكست بشكل كبير على سرعة التواصل وفي معدل التغير.

-3بروز ظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل: خاصة بعد التزايد الملحوظ في أعداد وأنواع الشركات المتعددة.

4¬ .عولمة المشكلات والقضايا التي تواجهها الجموع البشرية: مثل الفقر والتخلف والتلوث البيئي والانفجارات السكانية وغيرها، حيث لم تعد تقتصر نتائج هذه المشكلات على دولة محددة أو مجموعة دول، وإنما تعدى ذلك إلى دول أخرى بعيدة جغرافيا.

5¬ .تراجع مكانة الدولة في العلاقات الدولية بفعل مجموعة من التحديات أبرزها:

أ. بروز فاعلين أقوياء في شبكة التفاعلات الدولية: الشركات المتعددة الجنسية، المنظمات الإقليمية والدولية، المنظمات غير الحكومية، رجال الأعمال، الأسواق التجارية..الخ .

ب. التحول في سلوك المنظمات الدولية، فقد كانت المنظمات الدولية في السابق عبارة عن مؤسسات تابعة للدولة القومية، أما الآن فقد أصبح للمنظمات الدولية وجود متميز ومستقل عن إرادات الدول المنشئة لها. وليس أدل على ذلك من إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1991م الذي أيد التدخل الإنساني من دون طلب أو حتى موافقة الدولة المعنية كما حدث من استخدام القوة لمصلحة "السكان المدنيين" في الصومال .

ج. التحول الكبير الذي طرأ على مفهوم السيادة للدولة القومية، حيث أنهت الاختراقات الثقافية والإعلامية الوظيفة الاتصالية للدولة. وقد شكل غياب التضامن القومي وتشتت ولاء المجتمع الداخلي للدولة، أحد المحددات الرئيسة في حركة الدولة على الصعيد الخارجي وبالتالي بروز فاعلين آخرين على الساحة الدولية.

6¬ .خاصية اللاتجانس: تتجلى مظاهر عدم التجانس في:

أ. حالة التباين الشديد بين وحدات النظام الدولي من حيث الحجم والقوة رغم تمتعها نظرياً بالسيادة والمساواة أمام القانون.

ب. العلاقة غير المتوازنة بين دول الشمال ودول الجنوب، فعلى صعيد التجارة الدولية تستحوذ الدول الصناعية النصيب الأعظم من النشاط التجاري العالمي في حين لا يمثل نصيب الدول النامية إلا قدراً ضئيلاً، فعلى سبيل المثال فإن دول الشمال تستحوذ على 90 % من إجمالي الناتج والاستهلاك العالميين في حين تستحوذ دول الجنوب بكثافتها السكانية العالمية فقط على 10 % من ذات الإنتاج والاستهلاك. وعلى ذلك فقد تركزت التجارة العالمية بين عدة أطراف ممثلة بدول (الترياد) التي تشمل: الاتحاد الأوروبي، اليابان، والولايات المتحدة، ودول جنوب شرق آسيا حديثة التصنيع، حيث تستأثر هذه الدول بما يعادل 87 % من الواردات العالمية وحوالي 94 % من الصادرات العالمية من السلع المصنعة.

وتظهر حالة انعدام التجانس في ازدياد الهوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب، ما خلق حالة من التبعية التكنولوجية نتيجة سيطرة الشمال على أدوات الثورة العلمية والتكنولوجية.

استنتاج:

وهكذا أصبحت البشرية أمام نظام عالمي جديد يحمل في باطنه خصائص وسمات لم تألفها من قبل. وبالتالي فإن هذه الخصائص والسمات ستشكل الميكانزمات التي تتحكم في سلوك الدولة الحالي والمستقبلي، وبالتالي فإن أي سياسة فاعلة لأية دولة لا بد وأن تنسجم مع هذه المعطيات الدولية الجديدة، لأنه من الصعوبة بمكان على أية جهة مهما كانت (دولة أو فردا) التمسك بالمبادئ الجامدة والثابتة في ضوء التحولات الكبرى التي تحصل في عالم السياسة في الوقت الحاضر.

التهديدات الأمنية الجديدة:

لقد أفرزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة معطيات جديدة نتيجة للمتغيرات التي أصبح يقوم عليها النظام الدولي الجديد من تغيير في المفاهيم والمرتكزات إلى الممارسة في الميدان والمعاملات، هذا ما جعل بعض المفاهيم والنظريات السابقة لا تصلح لفترة ما بعد الحرب الباردة. بالإضافة إلى تزايد درجات التعقيد والتداخل في مواضيع العلوم

السياسية خاصة في العلاقات الدولية، ساهم في بروز نظريات ومقاربات جديدة من أجل خلق بناء وتصور لفهم وتفسير الظواهر السياسية، خاصة التنازعية منها وما يتعلق بالأمن بجميع قطاعاته في ظل تحول دور الفواعل.

مصادر تهديد الأمن الوطني:

هناك مصادر تهديد عديدة للأمن الوطني لأي دولة، منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي، وهناك أيضاً تهديدات داخلية للأمن الوطني ترتبط بعوامل خارجية، مما يستدعى تدخل الدولة في دول أخرى لحماية أمنها الوطني، ما يعني أن مفهوم الأمن الوطني لدولة ما أصبح يمتد ليشمل الأمن القومي لدول أخرى، مثلما يحدث حينما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال أمن بعض الدول واستقرارها جزءاً من أمنها القومي.

في العقود السابقة كان مفهوم الأمن الوطني يشير تقليدياً إلى الأحداث العسكرية والتوازنات الاستراتيجية وصراعات القوى على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولكنه بات يشمل ما يعرف بالتهديدات الجديدة أو التهديدات غير التقليدية، حتى أصبحت العلاقة بين الإنسان والطبيعة تندرج ضمن هذا المفهوم. وعلى سبيل المثال نجد أن زحف الصحراء على بعض مناطق الدول النامية يشكل خطراً كبيراً على أمنها القومي على نحو أعظم من الخطر الذي يشكله الغزو العسكري لأرضها. أما بالنسبة إلى الدول الصناعية المتقدمة فإن نضوب مصادر الطاقة وعدم تأمين مصادر كافية تواكب الاحتياجات المستقبلية من الطاقة اللازمة لهذه الدول يعد مصدر تهديد ذا أولوية قصوى لأمنها القومي.

كما تشتمل هذه التهديدات الجديدة على الضغط البشري المتزايد على الموارد الطبيعية، ما يفرز إشكاليات صعبة مثل نقص الغذاء ونضوب مصادر الطاقة والاحتباس الحراري. وكل هذه التهديدات تترجم بدورها إلى ضغوط اقتصادية على المجتمعات البشرية مثل التضخم والبطالة ونقص رأس المال، الأمر الذي يؤدي بالتبعية إلى قلق واضطرابات اجتماعية يعقبها توتر سياسي وعدم استقرار عسكري. وفي مواجهة مثل هذه التهديدات فإن الخيارات العسكرية لا تستطيع أن تحل بمفردها هذه الأزمات الاجتماعية والسياسية، فلا تستطيع على سبيل المثال أن تعمل على حل إشكاليات أزمات نقص الغذاء الحاد والوقود، أو الحد من تزايد أزمة البطالة.

أبعاد الأمن القومي:

البعد العسكري:

وهو أكثر أبعاد الأمن القومي فاعلية ووضوحاً، كما أنه البعد الذي لا يسمح بضعفه أبداً؛ لأنه يؤدي إلى انهيار الدولة وتعرضها لأخطارٍ وتهديدات عنيفة قد تصل إلى حد وقوعها تحت الاحتلال الأجنبي، أو إلغائها تماماً وضمها إلى دولة أخرى، أو تقسيمها إلى دويلات صغيرة، أو اقتسامها مع الآخرين، ويرتبط هذا البعد بباقي أبعاد الأمن القومي ارتباطاً وثيقاً؛ لأن ضعف أي من الأبعاد الأخرى يؤثر في القوة العسكرية ويضعفها.

البعد السياسي:

يركز على السياسة الداخلية والخارجية والمؤسسات السياسية، فالسياسة الداخلية هي المتعلقة بالنظام السياسي وشكل نظام الحكم، وفي هذا الصدد فإن الرضا لدى الجماهير يؤدي إلى تحقيق درجة من التماسك والتعاون الداخلي مما يعزز الأمن القومي. أما البعد الخاص بالسياسة الخارجية فهو يركز على الجهد الدبلوماسي للدولة وإمكانياته وأسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها، والمنظمات الدولية، والرأي العام، وسياسات الدول الأخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة، ثم تأثير ذلك في قدرة الدولة على توضيح أهدافها للمجتمع الدولي.

البعد الاقتصادي:

ويقصد به التنمية وتحقيق الرفاهية، ويعتبر هذا البعد أن التنمية والأمن وجهان لعملة واحدة. وأن تأمين الموارد الاقتصادية الحيوية التي تحقق مستوى مناسباً من الاكتفاء لتجنب إمكانية الضغط عليها من الخارج.

البعد الجيوبوليتكي الاستراتيجي:

فالطبيعة الجيوبوليتكية للدولة ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى سياسات الأمن القومي، حيث إن العوامل الجغرافية تضيف إلى قوة الدولة ومركزها في النظام الدولي، ويتمثل تأثير هذا البعد في حجم وشكل الدولة الجغرافي، حيث يتم التعرف على حجم الدولة وشكلها، والعلاقة بين الحجم والشكل والعمق ومدى تأثيرها في تنظيم الدفاع عن العمق، والتماسك السياسي والاقتصادي والنقل والمواصلات. كما يرتبط هذا البعد أيضاً بالتضاريس من حيث مدى وجود موانع طبيعية، وحماية طبيعية في مناطق الحدود والمناطق الحيوية. وإلى جانب ما سبق، هناك أيضاً الموقع النسبي للدولة ومدى علاقتها بالدول المجاورة ومنافذها البحرية والبرية وتأثير ذلك في التجارة والنقل، وأهمية موقع الدولة بالنسبة إلى الدول ذات المصالح الحيوية في المنطقة.

البعد الديمغرافي:

يعد من الأبعاد المهمة، حيث إن تكوين وكثافة السكان وطبيعة موجات الهجرة تؤثر في الأمن الوطني، فالعوامل الاجتماعية الإيجابية تؤثر تأثيراً إيجابياً، وتجعل الدولة قادرة على مواجهة أي تهديدات داخلية وخارجية تمس الأمن الوطني. وأهم مؤشرات هذا البعد السكان من حيث العدد والنوع ومعدل النمو وتوزيع السكان الجغرافي والكثافة السكانية، وكلها عوامل تؤثر مباشرة في التنمية الاقتصادية والدفاع عن حدود الدولة، أي القوة العسكرية المتاحة للدولة. كما يرتبط بهذا البعد أيضاً مدى اندماج المجتمع وتماسكه وطبيعة الصراعات داخله وطبيعة تكونيه العرقي والمذهبي ومدى التوافق أو التنافر داخل هذا التكوين السكاني.

البعد المعلوماتي:

تعد المعلومات واحدة من أبرز محددات توزيع القوى في العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة، ونظراً إلى أهمية المعلومات المتعلقة بالأمن الوطني للدولة وسلامتها اعتادت الدول استبعاد مجموعة منها من نطاق المعاملات غير المباشرة، سواء داخل الدولة أو خارجها، وتفرض عليها نطاقاً من السرية والكتمان، وهذه المعلومات ذات الصبغة السرية هي: المعلومات العسكرية، وبعض المعلومات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والصناعية.

الأمن الوطني في عصر المعلومات :

لقد جعلت ثورة المعلومات من العالم قرية صغيرة تتأثر بشكل تفاعلي متسارع، ولم يعد الحديث عن قضايا معزولة على الصعيد الأمني أو السياسي أو العسكري مسألة واردة، وقد أدت الثورة الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات إلى حدوث تحول نوعي هائل في الدراسات العسكرية والأمنية فيما يتعلق بتأثيرها على عمليات مترابطة تبدأ بجمع المعلومات وتحليلها، وصنع القرار، والتخطيط العسكري، كما اختلفت مصادر وأنماط تهديد الأمن الوطني في ظل ثورة المعلومات حيث أنها لم تعد مقصورة على الجواسيس التقليديين أو الأجهزة والمؤسسات التي تتلقف المعلومات المنشورة وتخضعها للبحث والتحليل أو غيرها من وسائل تهديد أمن المعلومات التي سادت طيلة قرون مضت، بل أصبح لها أوجه رقمية إلكترونية غير مسبوقة في شمولها وعمقها واختلافها واتساع نطاق تغطيتها وتعاظم أضرارها وذكاء منفذيها وتعقد آلياتها وتواصل هجماتها. قبل ظهور الأدوات الحديثة المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات والاتصالات كانت هناك الوسائل التقليدية لجمع المعلومات التي تعتمد بشكل كبير على العناصر البشرية من الجواسيس ومجموعات الاستطلاع من عناصر المخابرات الذين يعملون داخل صفوف العدو من أجل نقل المعلومات اللازمة، ومع تطور تكنولوجيا المعلومات أصبح العملاء يقومون ليس فقط بإرسال معلومات، ولكن بمهام أخرى منها مثلاً وضع مستشعرات وأجهزة متقدمة جداً في الأماكن الحيوية والاستراتيجية، كما تسهم في تحديد الأهداف، والتصويب تجاهها بشكل أدق، كما أن هناك أيضاً تتبع المعلومات العلنية المتاحة من قبل العدو، وهي أداة تقوم على عناصر بشرية مدربة تستعين بالحاسبات وتكنولوجيا المعلومات في رصد ما تنشره هيئاته ومؤسساته المختلفة.

ويشير بعض الخبراء أن نسبة كبيرة من المعلومات المخابراتية المستخدمة عسكرياً تأتي من مصادر علنية. ولعل أبرز وسائل الاستطلاع الحديثة هي الأقمار الصناعية والرادارات العملاقة التي يمكنها التجسس على الاتصالات والتحركات المعادية كما تشمل المستشعرات وأدوات التصوير الجوي والطائرات بدون طيار. كما تزايدت العلاقة ما بين التكنولوجيا والأمن لارتباط الدول بها في عمليات الاتصال والإنتاج والخدمات بما يجعلها في الوقت ذاته تعتمد على أنظمة معلومات قد تكون هدفاً سهلاً للهجمات الإرهابية، ويتزامن هذا مع محاولة الإرهابيين المستمرة الحفاظ على تحديث أسلحتهم واستراتيجيتهم، كما ظهرت الحروب الجديدة في سياق دولي يغلب عليه الطابع التكنولوجي، وذلك بخلاف الحروب القديمة بين الدول والتي كان هدفها تحقيق أكبر درجة من الضرر للخصم والاستخدام المنظم للقوة في مواجهة قوة أخرى، وهذه الحروب تتم داخل شبكات متعدية الحدود، والتي قد تشمل دولاً وأطرافاً أخرى من غير الدول، ويكون هناك عدم اعتماد كامل على المعارك العسكرية التقليدية، بل تأخذ صوراً للتنافس والصراع على المعطيات التكنولوجية. وقد أدت ثورة المعلومات إلى جعل تكنولوجيا المعلومات بمنزلة الجهاز العصبي للأجهزة الأمنية والأجهزة المعنية بالأمن القومي، الأمر الذي أدى إلى تغير في شكل التهديدات ونمطها.